المحاضرة الثالثة: سوق السلع والخدمات الكلاسيكي

أولًا: منحنى العرض الكلي الكلاسيكي:

يرمز للعرض الكلي بالرمز (AS)، وهو مشتق من الترجمة الإنجليزية لهذا المصطلح (Aggregate Supply)، ويعبر منحنى العرض الكلي الكلاسيكي عن العلاقة بين كمية الإنتاج(Y)، ومستوى الأسعار(P)، حيث يرى الكلاسيكيون أن الاقتصاد الوطني يعمل بطاقته القصوى، أي أنه دومًا في حالة تشغيل تام، وبالتالي يكون العرض الكلي عندهم ثابت عند هذا المستوى، مهما تغيرت الأسعار في السوق، الأمر الذي يجعل منحنى العرض الكلي الكلاسيكي عبارة عن خط مستقيم عمودي، كدليل على عدم تأثر الإنتاج الكلي بتغيرات الأسعار حسب النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

منحنى العرض الكلي الكلاسيكي

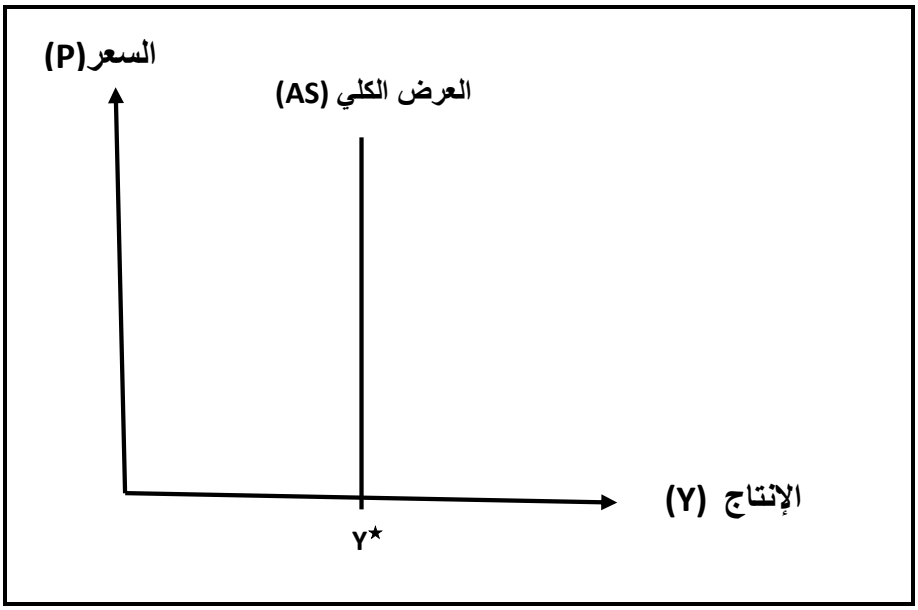

ثانيًا: سوق السلع والخدمات عند الكلاسيكيين

درس الكلاسيكيون سوق السلع والخدمات من خلال تحليل العلاقة بين العرض والطلب، وهو مايعرف بآلية السوق، التي تضمن توازن الاقتصاد الوطني حسبهم، وتجدر الإشارة إلى كونهم ركزو اهتمامهم على جانب الإنتاج(العرض)، على حساب الاستهلاك(الطلب)، لهذا السبب ينعت النموذج الاقتصادي الكلاسيكي بنموذج العرض. ويعد قانون المنافذ لساي (Jean.Baptist.Say) أساس التحليل الاقتصادي لسوق السلع والخدمات، حيث ينص هذا القانون على أن كل إنتاج سيجد لنفسه منفذًا يمر من خلاله إلى المستهلك، بعبارة أخري كل ما ينتج يباع بالضرورة، أي استحالة حدوث فائض في العرض مقارنة بالطلب، لذلك يجب الاهتمام بالإنتاج فقط بغض النظر عن مصيره. وطالما أن الإنتاج مصدره الإستثمار، وهذا الأخير يمول

عن طريق الإدخار الموجود بالبنوك، فمن الضروري التطرق إلى هذين المتغيرين للوصول إلى توازن سوق السلع والخدمات، هذا ما فصلناه في النقاط التالية:

1. الإدخار عند الكلاسيكيين(Saving):

يعتبر الادخار في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية صورة من صور الإنفاق الاستثماري، لكون كل المدخرات ستتحول إلى استثمارات، أي أن الدخل الوطني سيتم إنفاقه كليًا، فالادخار حسب هذه النظرية لا يعد اكتنازًا، طالما أن الأموال المدخرة لاتخرج من دائرة النشاط الاقتصادي، بل تتحول إلى استثمارات منتجة.

يرى الكلاسيكيون أن الأفراد حين يحصلون على مداخيلهم يقومون بادخار جزء منها، والباقي يستخدمونه في تلبية مختلف احتياجاتهم من السلع والخدمات، فالادخار أسبق من الاستهلاك، ونكتب:

حيث: $$C= Y - S$$

S: الاذخار

Y: الدخل

C: الاستهلاك

يقوم الأفراد بادخار أموالهم لدى البنوك مقابل الحصول على أموال في شكل نسبة مائوية، تسمى معدل الفائدة (Interest)، ويرمز له بالحرف(i)، وعليه كلما ارتفع هذا المعدل زاد إقبال الأفراد على الادخار، أي أن الادخار (S) يتناسب طردًا مع معدل الفائدة(i)، وهو ما نعبر عنه كمايلي:

$$S= f_S(i)$$

$$F'_S (i) > 0$$

تقرأ العلاقتان كمايلي: الادخار دالة متزايدة في معدل الفائدة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

- منحنى دالة الادخار الكلاسيكية

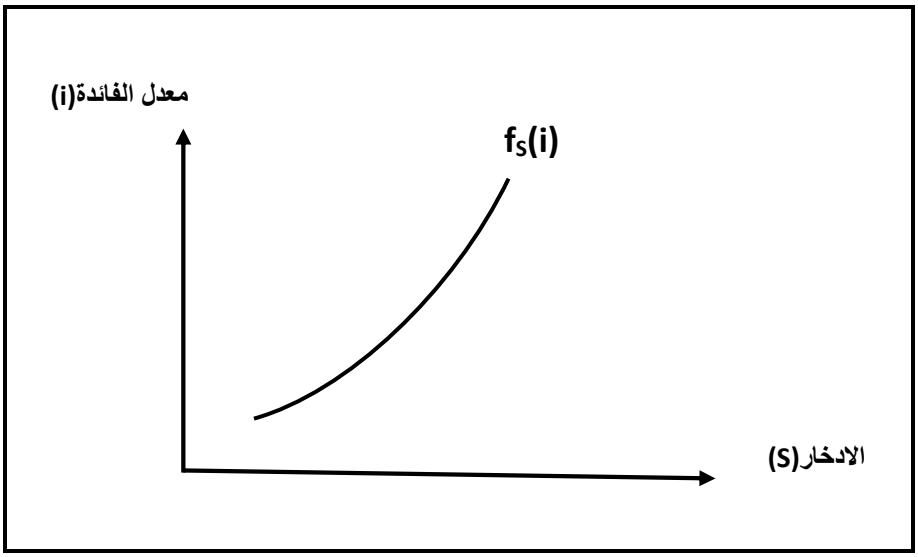

2. الإستثمار عند الكلاسيكيين(Investment):

يمثل الإستثمار طلبًا على رؤوس الأموال بغرض استخدامها في العملية الإنتاجية، أي تمويل المشاريع الاقتصادية، وبالتالي فمصدر هذا التمويل هو البنوك، هذه الأخيرة تمنح المستثمرين رؤوس أموال مقابل معدل الفائدة(سعر الفائدة)، الذي يعد كتكلفة يتحملها المستثمرين، وبالتالي كلما انخفض هذا المعدل شجع ذلك المستثمرين على طلب رؤوس أموال أكبر للاستثمار، وكلما ارتفع هذا المعدل امتنع المستثمرون عن الاستثمار، أي أن العلاقة بين الاستثمار ومعدل الفائدة هي علاقة عكسية، يعبر عنها كمايلي:

$$I = f_I(i)$$

$$f'_I(i) < 0$$

تقرأ العلاقتان كمايلي: الاستثمار دالة متناقصة في معدل الفائدة، وهو مايوضحه الشكل التالي:

منحنى دالة الاستثمار الكلاسيكية

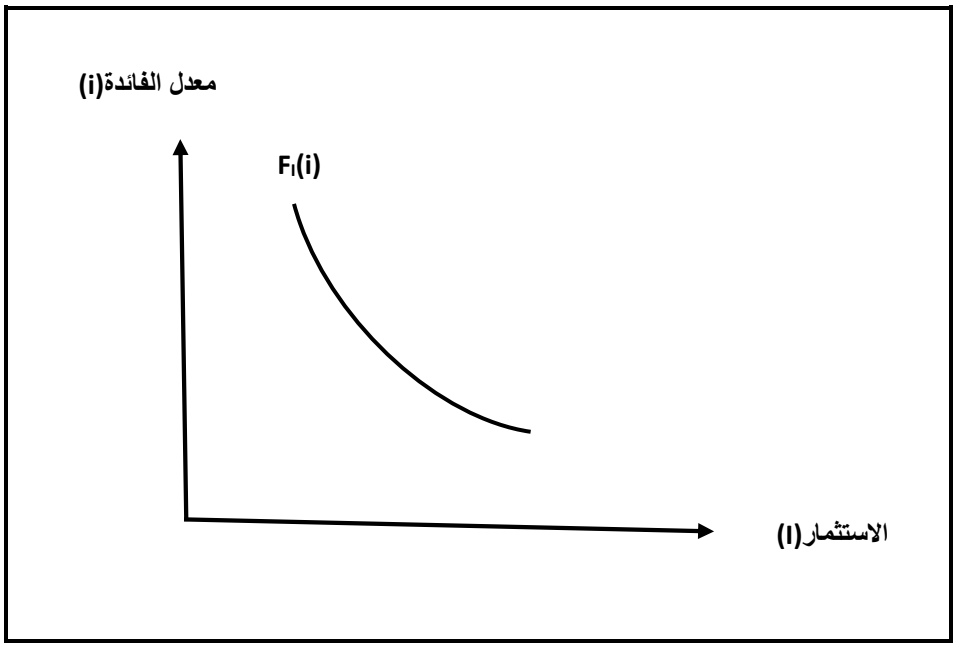

ملاحظة:

يرى الكلاسيكيون أن معدل الفائدة هو المحدد الوحيد لحجم الاستثمار والادخار، حيث يضمن هذا المعدل تحويل كل المدخرات إلى استثمار، تحت تإثير قانون العرض والطلب، حيث يمثل الادخار عرضًا لرؤوس الأموال، في حين يمثل الاستثمار طلبًا عليها، ويكون معدل الفائدة السعر الذي يوازن بينهما. يعاب على الكلاسيكيين إهمالهم لتأثير الدخل الوطني في كل من الادخار والاستثمار، رغم أهميته البالغة بالنسبة لكلاهما.

3. توازن سوق السلع والخدمات عند الكلاسيكيين:

تتوازن سوق السلع والخدمات عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار (I = S)، الأمر الذي لايتحقق إلا عند مستوى واحد ووحيد لمعدل الفائدة، حيث يكون هذا المعدل مقبولًا من طرف الأفراد المدخرين وكذلك الأمر بالنسبة للمستثمرين. أما بيانيًا فالتوازن يتحقق بتقاطع منحنى دالة الادخار مع منحنى دالة الاستثمار، وهو مايوضحه الشكل التالي:

توازن سوق السلع والخدمات الكلاسيكي